شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

هل كانت مشكلة الأسد في الوقت؟

لنفترض أن ما تشهده سوريا منذ نحو سنة ليس حركة شعبية من أجل نيل الحرية وإقامة نظام ديمقراطي بعد نصف قرن من حكم قمعي استبدادي لنظام دكتاتوري شمولي .. لنفترض أن هذا الذي تشهده سوريا هو مؤامرة أميركية – إسرائيلية – خليجية – اخوانية في إطار مؤامرة أكبر اسمها "الشرق الأوسط الجديد" كما تقول دمشق وحلفاؤها القليلون.

ما الذي فعله النظام السوري لردّ كيد المتآمرين ؟ .. وما الذي فعله حلفاء النظام السوري القليلون لتمكينه من إفشال المؤامرة؟

في البداية أنكر النظام السوري وجود حركة احتجاجية على غرار ما حصل في تونس ومصر وليبيا واليمن، فهو اعتبر نفسه في مأمن من الربيع العربي. ثم اعترف بالحركة لكنه وصف الاحداث التي انطلقت من درعا بأنها من أعمال العصابات، قبل أن يضطر الى الإعتراف بأنها حركة شعبية وان من قُتل فيها شهيد، متعهداً بالتجاوب مع مطالب المحتجين بإصلاح النظام وإطلاق الحريات العامة والإقرار بالحقوق السياسية والاجتماعية التي طالبت بها الحركة الاحتجاجية المتسع نطاقها تدريجياً الى مختلف المدن والقرى.

مرت سنة تقريباً ولم يتحقق أي وعد بالإصلاح، ولم تسجل أي خطوة تفتح باب الأمل بالإصلاح، بل ان النظام في تعامله مع الحركة الشعبية كان يزداد سعاراً وهمجية يوماً بعد يوم وساعة بعد أخرى. والآن يُسجل كل يوم مقتل عشرات المدنيين على أيدي قوات النظام وشبيحته ... مدن بكاملها مُطوقة ومُستباحة بمختلف انواع الأسلحة والذخائر التي تدك البيوت على ساكنيها.

من جانبهم، لم يقدّم حلفاء النظام له النصح المطلوب لوقف التعويل على القوة المفرطة في قمع الحركة الشعبية، ومن أجل الاعتبار بمصائر الدكتاتوريين الذين أسقطتهم رياح الربيع العربي ... الحلفاء الإقليميون، من إيران الى حزب الله اللبناني الى حماس الفلسطينية، ظلوا يحرّضون النظام على القتل والمزيد من القتل، أما الحلفاء الدوليون فمتمسكون برفض اتخاذ أي إجراء دولي لوقف المجزرة، وبالدعوة الى إعطاء نظام الأسد "المزيد من الوقت للإصلاح".

بين الذين عوّلوا في البداية على "المزيد من الوقت" تركيا التي أدركت بعد طول صبر ان "المزيد من الوقت" يعني المزيد من القتل بوحشية للشعب السوري، فانضمت الى معسكر الداعين الى تغيير نظام الأسد وليس إصلاحه. بيد ان روسيا والصين تظهران قدرة عجيبة على التصديق بإمكانية ان يصلح نظام الأسد نفسه.

لو أراد بشار الأسد الإصلاح السياسي ما كان الوقت مشكلة، فهو يملك كل الصلاحيات التي تمكنه من فرض رأيه على حزبه ومؤسسته العسكرية والبدء بالإصلاح في غضون أسابيع من اندلاع الانتفاضة السورية في مهدها، درعا. ولو رغب حزب البعث في إصلاح نفسه ونظامه لاتخذ الخطوات الأولى في غضون أشهر على أبعد تقدير من دون أي مشكلة في الوقت، فما من أحد كان سيعارض قراراً كهذا أو يعمل ضده.

ليست مشكلة وقت، إنما بشار الأسد لا يريد الإصلاح وكذا حال حزبه.

بغداد ترفض معارضة دولية لإعدام "المجرمين" وتجاهل ضحاياهم

عبر العراق عن استغرابه لانزعاج المفوضية السامية لحقوق الإنسان من تزايد عمليات الإعدام لمنفذي العمليات الإرهابية وعدم اكتراثها بأرواح الآلاف من ضحاياهم والتزامها الصمت أمام الجرائم التي ترتكبها الجماعات الارهابية.

وقالت وزارة حقوق الانسان العراقية إنه من المؤسف أن تعبر المفوضة السامية لحقوق الانسان ومنظمة العفو الدولية عن معارضتهما تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة في العراق ضد "عتاة المجرمين" واستخدامهما كلمات مثل "الصدمة" و"الانزعاج" لذلك.

□ بغداد / المدى

وأشارت الوزارة في بيان صحافي تلقت المدى نسخة منه إلى أنّه في الوقت الذي تابعت فيه ردود الأفعال من المفوضة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي وتصريحاتها الإعلامية حول تنفيذ أحكام الإعدام بعدد من المدانين وكذلك من قبل منظمة العفو الدولية فإنها تستغرب من تعبيرهما عن انزعاجهما وصدمتهما بتنفيذ أحكام الإعدام الصادرة بحق مرتكبي ابشع الجرائم في انتهاك حق الحياة لمواطنين أبرياء عزل في حين تلتزم الصمت امام الجرائم التي ترتكبها الجماعات الارهابية بين الحين والاخر في العراق.

وتساءلت قائلة "لماذا هذا التشكيك في أحكام صادرة من سلطة قضائية مستقلة يتميز بها العراق عن كثير من الدول التي لا تتمتع باستقلالية القضاء؟". وكانت المفوضة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي قد قالت الثلاثاء الماضي إنها تشعر "بصدمة" قوية إزاء التقارير التي تفيد بإعدام ٣٤ شخصا في العراق في يوم واحد ودعت البلاد إلى الوقف الاختياري لعقوبة الإعدام.

وقالت "حتى مع المراعاة الكاملة لحق المحاكمة العادلة، يعد هذا رقما مخيفا أن تقع كل هذه الإعدامات في يوم واحد". وأضافت "نظرا لغياب الشفافية في إجراءات المحاكمة هناك قلق بخصوص الإجراءات السلمية ونزاهة المحاكمات والعدد الكبير للجرائم التي تقع تحت طائلة عقوبة الإعدام في العراق، إنه أمر يثير الصدمة". وقالت "أكثر ما يثير الانزعاج هو أنه لا يوجد لدينا أي تقرير بشان إعفاء أي شخص على الرغم من أن الكثير من الأدلة تشير إلى ان حالات الاعتراف تمت تحت الإكراه". كما نددت فرنسا امس بازدياد حالات تنفيذ حكم الإعدام في العراق.. وقالت وزارة الخارجية الفرنسية إنه "بعد إعدام ٣٤ شخصاً في ١٩ من الشهر الماضي و١٧ شخصاً في الأول من الشهر الحالي تندد فرنسا بازدياد اللجوء إلى الإعدام في العراق" الأمر الذي يزيد من القلق على حماية حقوق الإنسان بالبلاد. لكن وزارة حقوق الإنسان العراقية ردت قائلة ان ارتفاع عدد المحكومين ليس دليلا على عدم توفر الاجراءات والضمانات القانونية للمتهمين "خصوصا اذا علمنا ان اغلب هذه الأحكام تتعلق بجرائم ارتكبت في اعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٧-٢٠٠٨ واستنفدت كل الاجراءات القانونية ولم يبق الا التنفيذ". وأضافت ان ارتفاع العدد مرتبط بحجم الهجمات الارهابية الشرسة التي تطال المدنيين كل يوم والتي وصل عدد ضحاياها لسنة ٢٠١١ فقط اكثر من ١٣ الفا بين شهيد وجريح علما بان هذا العدد سجل انخفاضا وصل الى ٤ الاف ضحية قياسا بعام ٢٠١٠ وهذا دليل على نجاح الأجهزة والقوات الامنية في مجابهة الارهاب نتيجة المطالبة الرسمية والبرلمانية والشعبية من الحكومة بضرورة اتخاذ جميع الاجراءات الضرورية للحد من هذه الهجمات والتي راح ضحيتها بالاضافة الى المدنيين عدد ليس قليلا من افراد الاجهزة الامنية. واعتبرت الوزارة ارتفاع عدد الموقفين والمدانين امرا اعتياديا مقابل عدد الضحايا وقالت "اننا نطلب من الاجهزة الامنية وفي اكثر من مناسبة بذل جهود اكبر في مجابهة الإرهابيين والتي تمثل احد اهم الضمانات في الدفاع عن حقوق الانسان للحد من هذه العمليات كونها مرتبطة بكل الحقوق واهمها الحق بالحياة واذا اردنا ان نتكلم عن المعايير التي تعتمدها بعض المنظمات في عدد من أحكام الإعدام الصادرة من القضاء. فهل كان عدد الضحايا ضمن معايير الدول التي يتم المقارنة معها ؟ وهل تم حساب الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية على مجتمع العراق وذوي الضحايا نتيجة ارتكاب هذه الجرائم ؟".وأكدت وزارة حقوق الانسان العراقية إلى أنّ عددا من هذه الأحكام الصادرة كانت لجرائم أسبابها جنائية مثل ٤٠٦ القتل العمد و٤٢١ الخطف المقترن بالقتل من قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل وبقية الأحكام صدرت بموجب المادة ٤ من قانون مكافحة الارهاب لسنة ٢٠٠٥. وبضمانات قانونية واجرائية كانت كافية من خلال التحقيق الابتدائي مرورا بالتحقيق القضائي الذي يجريه قاضي التحقيق ثم التحقيق الذي تجريه محكمة الموضوع واخيرا اجراءات المحاكمة التي قد تصدر على ضوئها المحاكم أحكامها وفقا للقانون مع توفر كل الضمانات القانونية وبعد اصدار القرارات القضائية بالادانة والعقوبة تأتي مرحلة النظر في هذه القرارات من قبل هيئة الادعاء العام في محكمة التمييز الاتحادية والتي تتكون من ١٧ قاضيا للنظر في هذه الدعوة. ويبلغ عدد الأشخاص المحكوم عليهم بحكم الإعدام في العراق منذ عام ٢٠٠٤ أكثر من ١٢٠٠ شخص، ولكن لا يعرف بالتحديد عدد الأشخاص الذين نفذ فيهم الحكم بالفعل، إلا أنه يعتقد أن ٦٣ شخصا نفذ الحكم بحقهم خلال الشهرين الماضيين فقط. وتطبق عقوبة الإعدام في العراق على ٤٨ جريمة بما في ذلك جرائم غير مميتة مثل الإضرار بالممتلكات. وقد صادقت رئاسة الجمهورية العراقية في العشرين من تشرين الأول الماضي على إعدام ٥٣ مداناً بينهم خمسة من مختلف الجنسيات الأجنبية.

معارضو الاسد في سوريا .. (أرشيف)

الصدر يلوّح بجناحه العسكري ضد "الخروق الجوية الأميركية"

□ بغداد/ المدى

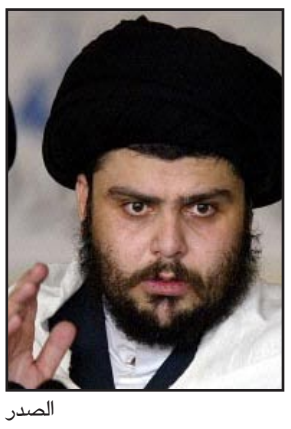

الصدر

دعا زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر "مجاهدي العراق كافة" الى "الاستعداد للرد" على "خروقات" اجواء البلاد، في اشارة الى استخدام الولايات المتحدة طائرات صغيرة لحماية مقرات بعثاتها، يأتي ذلك في وقت نفى ائتلاف دولة القانون التقارير التي تحدثت عن استعانة السفارة الاميركية في بغداد باكثر من ٣٥٠٠ عجلة.

زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر قال في بيان تلقت (المدى) نسخة منه مساء الخميس "الى مجاهدي العراق كافة بجميع تنظيماتهم، ارجو اعطاء مهلة لذلك، فاذا تكرر الخرق الجوي لسمائنا ارجو الرد فاستعدوا لذلك رجاء".

وجاء ذلك ردا على سؤال وجهه له احد مناصريه مساء الاربعاء الماضي بشأن استخدام الولايات المتحدة طائرات لحماية مقرات بعثاتها في العراق.

وطلب الصدر من الحكومة "خلال هذا الشهر ردع المحتلين من تلك الخروقات ونحن معها ومن خلفها يدا بيد لإنهاء ذلك".

يذكر ان زعيم التيار الصدري اعلن نهاية العام الماضي تجميد نشاطات جناحه العسكري "لواء اليوم الموعود" لاعطاء الفرصة لانسحاب القوات الاميركية من البلاد التي وحسب ما اعلنت الحكومة لم يتبق اي جندي على الاراضي العراقية منذ نهاية ٢٠١١.

وكانت صحيفة نيويورك تايمز قد افادت نهاية كانون الثاني بأن وزارة الخارجية الاميركية بدأت العام الماضي استخدام طائرات من دون طيار في العراق على سبيل التجربة وعززت استخدامها بعد انسحاب آخر الجنود الاميركيين من البلاد.

وانهت الولايات المتحدة في منتصف كانون الاول الماضي تواجدا عسكريا في العراق استمر قرابة تسع سنوات.

وفي سياق متصل، استبعد النائب عن دولة القانون احسان العوادي، عزم السفارة الامريكية ادخال ٣٥٠٠ سيارة مصفحة الى العراق، كما قالت كتلة الاحرار، مشيرا الى وجود مبالغة في هذا العدد الكبير.

وقال العوادي، في تصريحات صحفية ان "رئيس الوزراء نوري المالكي، اكد اكثر من مرة بأن اعداد موظفي السفارة الامريكية لن يزيد عن ٢٥٠٠ موظف"، مضيفا ان "المالكي اكد ايضا ان الحكومة العراقية ستنظم وتطلع على عمل هؤلاء الموظفين".

وكانت كتلة الاحرار قد قالت في وقت سابق انٍ لديها وثائق تؤكد بان السفارة الامريكية قدمت طلبا بادخال ٣٥٠٠ سيارة مصفحة، ووصلت الى العراق اكثر من ٧٠٠ سيارة.

واشار العوادي الى "وجود معلومات اولية انه نحو ١٥٠٠ موظف متواجد في السفارة حاليا، وبعد توسيع تعاون السفارة مع الجانب العراقي في مجالات الزراعة والصحة وغيرها ربما سيصل اعدادهم الى ٢٥٠٠، وهذا العدد لايحتاج الى ٣٥٠٠ سيارة مصفحة بالاضافة الى ماموجود لدى السفارة حاليا".

٥٠ نائبة توقّع لتضييف الزيدي.. والوزيرة تتراجع عن تصريحاتها

□ بغداد/ المدى

وافق مجلس النواب على طلب تضييف وزيرة المرأة بسبب مخالفتها الدستور، في وقت اعتبرت لجنة حقوق الانسان في مجلس النواب ان التدخل في ازياء الموظفات العراقيات يعد "خرقا دستوريا وانتهاكا للحرية الشخصية". لافتة الى ان هناك فرقا بين "التوصية" وبين الإلزام في ارتداء ازياء محددة.

وأعلنت النائبة المستقلة صفية السهيل عن موافقة رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي على طلب موقع من ٥٠ نائبة لتضييف وزيرة المرأة.

وقالت السهيل "إن طلب التضييف جاء لبحث قرارات الهيئة العليا للنهوض بواقع المرأة ، وما بدر من تصريحات اعلامية حول عدم ايمانها بالمساواة بين الرجل والمرأة".

وأضافت: "ان التضييف سيبحث رؤية وزارة الدولة لشؤون المرأة حول النهوض بواقع المرأة، وما هي خطتها الستراتيجية في هذا الموضوع".

الزيدي

من جانبها عضو لجنة حقوق الانسان اشواق الجاف قالت لوكالة كردستان للأنباء ان "الزام الموظفة العراقية بزي محدد وألوان بعينها اثناء مزاولتها عملها يعتبر خرقا للدستور وانتهاكا للحرية الشخصية خاصة وان الباب الثاني منه، اعطى الحرية الشخصية للعراقيين جميعا".

واضافت بالقول "من الممكن اعطاء توجيهات بداعي اللياقة العامة شريطة ألاّ تكون ملزمة واجبارية كي لا تعتبر انتهاكاً لحقوق الإنسان".

وكانت "اللجنة العليا للنهوض بواقع المرأة" قد اصدرت توصيات للموظفات بالالتزام بزيّ مناسب للعمل الحكومي.

فيما كشفت وسائل اعلام محلية عن كتاب صادر من وزيرة المرأة العراقية ابتهال الزيدي يحمل الرقم ٨٣٧٦ والمؤرخ في ٢٠١١/١٢/١٨ وتم تعميمه على الأقسام المركزية كافة في وزارة النفط بالالتزام بالتعليمات التالية والمراد تعميمها على كل الوزارات والدوائر، وهي، يمنع ارتداء التنورة القصيرة، ويمنع ارتداء البنطلونات الضيقة والفساتين الواضحة المعالم، يمنع ارتداء الأحذية الخفيفة، ويمنع ارتداء القمصان اللمّاعة.

ولفتت الجاف الى انه "في اتصال لي مع وزيرة المرأة العراقية، نفت الزيدي وجود هكذا قرار بل هي مجرد توصية من لجنة النهوض بواقع المرأة حول مظهر ولباس الموظفات في الدوائر كي يكون مناسبا للعمل، كونها ظاهرة معمول بها في البلدان العديدة، ولا يوجد الزام في الموضوع، والكلام للوزيرة".

وتابعت بالقول "نحن في لجنة حقوق الانسان النيابية طلبنا منها ان ترسل لنا توصيات لجنة النهوض للاطلاع عليها وسندرسها". مبينة انه "ربما سنعقد مؤتمرا صحفيا او سنصدر بيانا حول هذه التوصيات".

ونوهت الجاف الى انه "اذا ثبت لنا انها مجرد توصيات وليست اوامر، سنوجه بياننا الى الوزارات وسنؤكد فيه على ان التوصيات غير ملزمة للموظفات".. ملمحة الى انه "في حال ثبت عكس ذلك، فربما سنرفع دعوى قضائية بسبب هذا الموضوع".

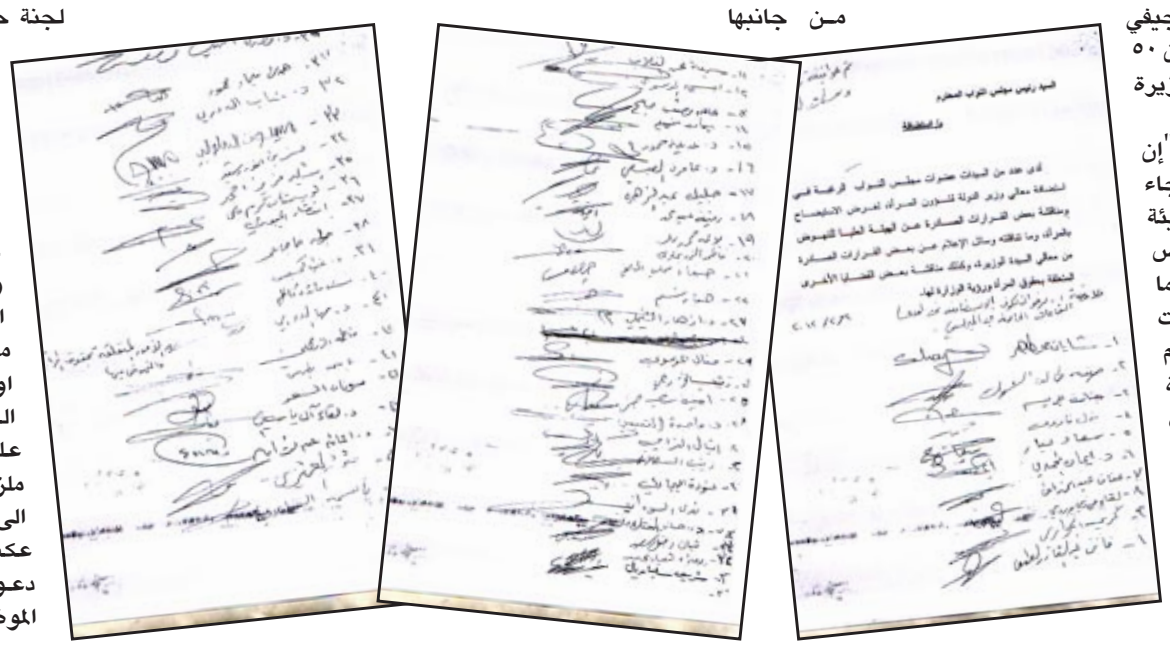

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada
Establishment for Mass
Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون